التحليل المكاني للعمالة الغير منتظمة
في قضاء الدجيل
Spatial Analysis of Informal Labor in Al-Dujail District

م.م. احمد شهاب احمد
Ahmed Shihab Ahmed

جامعة سامراء/ كليـــة التربيـــة للعلوم الانسانية / قسم الجغرافية

University of Samarra / College of Education for Humanities / Department of Geography

الكلمات المفتاحية العمالة غير المنتظمة، التوزيع المكاني، قضاء الدجيل، سوق العمل، التحليل المكاني، البطالة

Keywords Informal Labor, Spatial Distribution, Al-Dujail District, Labor Market, Spatial Analysis, Unemployment,

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التوزيع المكاني للعمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل، بوصفها إحدى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية البارزة في الدول النامية، ولا سيما العراق، حيث تمثل شريحة واسعة من القوى العاملة التي تعمل خارج إطار التنظيم القانوني لسوق العمل. وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود تباين مكاني وزماني في حجم وتوزيع هذه العمالة، واختلاف خصائصها تبعاً للعوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. اعتمدت الدراسة على المنهج الجغرافي التحليلي، مع توظيف أسلوب التحليل المكاني للكشف عن أنماط توزيع العمالة غير المنتظمة داخل الوحدات الإدارية لقضاء الدجيل، فضلاً عن تحليل خصائصها الاجتماعية والاقتصادية بالاعتماد على بيانات ميدانية تم جمعها من خلال استمارة استبيان شملت عينة من السكان. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تباين واضح في توزيع العمالة غير المنتظمة، إذ تتركز بشكل أكبر في مركز القضاء مقارنة بالمناطق الريفية، نتيجة لارتفاع الكثافة السكانية وتنوع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية. كما تبين أن هذه العمالة تتركز في قطاعات البناء والتجارة الصغيرة والنقل، وهي أنشطة ذات طابع يومي وغير مستقر. وكشفت الدراسة أن الفئات العمرية الشابة تمثل النسبة الأكبر من العاملين، مع predominance للذكور، وارتباط واضح بين انخفاض المستوى التعليمي والانخراط في هذا النوع من العمل. كما أظهرت النتائج أن العمالة غير المنتظمة تعاني من ضعف الاستقرار الوظيفي، وغياب الضمانات الاجتماعية، والعمل لساعات طويلة، مما ينعكس سلباً على المستوى المعيشي للأفراد.

Abstract

This study aims to analyze the spatial distribution of informal labor in Al-Dujail District as one of the prominent economic and social phenomena in developing countries, particularly in Iraq, where it represents a large segment of the workforce operating outside the legal and institutional framework of the labor market. The study is based on the hypothesis that there is spatial and temporal variation in the size and distribution of this labor, as well as differences in its characteristics according to demographic, economic, and social factors. The study adopts a geographical analytical approach, employing spatial analysis techniques to reveal patterns of informal labor distribution across the administrative units of Al-Dujail District, in addition to analyzing its social and economic characteristics based on field data collected through a questionnaire administered to a sample of the population. The findings indicate a clear spatial variation in the distribution of informal labor, with a higher concentration in the district center compared to rural areas, due to higher population density and the diversity of economic activities in urban areas. The results also show that informal labor is concentrated in sectors such as construction, small-scale trade, and transportation, which are characterized by daily and unstable work patterns. Furthermore, the study reveals that younger age groups constitute the largest proportion of workers, with a predominance of males, and a clear association between low educational attainment and engagement in informal employment. The results also demonstrate that informal labor suffers from job instability, lack of social protection, and long working hours, which negatively affect individuals' living standards. The study also finds that economic factors, such as high unemployment rates and limited formal job opportunities, are among the main drivers of the spread of this phenomenon, along with the effects of population growth and internal migration.

المقدمة

ان الدراسات السكانية مجال اهتمام الجغرافيين والمخططين والاقتصاديين، وذلك لأنها تتصف بالتغير والتباين الزماني والمكاني وكذلك علاقتها بالموارد وعمليات التنمية وأن دراسة العمالة وخصائصها واحدة من الموضوعات السكانية التي حظيت بالنصيب الأكبر من اهتمام الجغرافيين سواء كدراسة منفردة أو جزء من دراسة خصائص السكان ، ويظهر اهتمام الجغرافي في دراسة العمالة من خلال التحليل المكاني لهذه القوى الذي يوضح تغير توزيعها مكانياً فضلاً عن توضيح التباين المكاني لها.

تُعدّ العمالة غير المنتظمة من أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدول النامية، ومنها العراق، إذ تمثل شريحة واسعة من القوة العاملة التي تعمل خارج الإطار القانوني والتنظيمي الرسمي لسوق العمل. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في افتقار العاملين فيها إلى الضمانات الاجتماعية والحقوق القانونية، مثل التأمين الصحي والتقاعدي والاستقرار الوظيفي، فضلًا عن تدني مستويات الدخل وعدم الأمان المهني. وقد تفاقمت هذه الظاهرة نتيجة جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من أبرزها ضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم قدرة القطاعين العام والخاص المنظمين على استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل. وفي العراق، تُعدّ العمالة غير المنتظمة سمة واضحة من سمات سوق العمل، لا سيما في المحافظات ذات الطابع الزراعي أو تلك التي تأثرت بالأزمات الاقتصادية والأمنية خلال العقود الماضية. وقد أسهمت الظروف الاقتصادية غير المستقرة، وضعف التخطيط التنموي، وتراجع فرص العمل الرسمي، في دفع أعداد كبيرة من السكان، ولا سيما فئة الشباب، إلى الانخراط في أنشطة اقتصادية غير منتظمة لتأمين متطلبات المعيشة

ويُعدّ قضاء الدجيل أحد الأقضية التابعة لمحافظة صلاح الدين، ويتميز بخصوصية جغرافية واقتصادية واجتماعية جعلته بيئة مناسبة لدراسة العمالة غير المنتظمة من منظور مكاني. إذ يعتمد جزء كبير من سكان القضاء على الأنشطة الزراعية والأعمال اليومية والأعمال الحرة الصغيرة، وهي أنشطة غالبًا ما تندرج ضمن إطار العمالة غير المنتظمة. كما أن التباين بين المناطق الحضرية والريفية داخل القضاء ينعكس بشكل واضح على طبيعة فرص العمل وأنماط التوظيف، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف في توزيع العمالة غير المنتظمة وكثافتها من مكان إلى آخر.

ويبرز دور التحليل المكاني في دراسة هذه الظاهرة من خلال قدرته على الكشف عن أنماط التوزيع الجغرافي للعمالة غير المنتظمة، وتحديد مناطق التركز والانتشار، وربطها بالعوامل المؤثرة مثل القرب من الطرق الرئيسة، والمراكز الخدمية، والأسواق، ومستوى التنمية المحلية.

المبحث الأول : الاطار النظري

اولا ـ مشكلة الدراسة

هل يوجد تباين زماني ومكاني في العمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل وماهو الفرق بين التباين الزماني والمكاني في القضاء؟ ، وهذا يقود الى مشاكل فرعية هي:

1. هل يوجد تباين زماني ومكاني في حجم العمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل ؟

2. هل هنالك اختلاف في الخصائص لعمالة غير منتظمة في قضاء الدجيل ؟

3.ماهي العوامل المؤثرة في خصائص القوى العاملة غير متنظمة في قضاء الدجيل

ثانيا ـ فرضية الدراسة

الفرض الاساسي وهي يوجد تباين مكاني وزماني في العمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل ، وهذا الفرض يقود الى جملة من الفروض الفرعية منها:

1.وجود يتباين حجم العمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل مكانياً وزمانياً.

2.وجود اختلاف في الخصائص العمالة غير منتظمة في قضاء الدجيل.

3.اختلاف واضح في العوامل الموثرة في خصائص العمالة غير منتظة في قضاء الدجيل.

ثالثا ـ أهمية الدراسة

اهمية الدراسة هو تحليل التوزيع المكاني للعمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل، وبيان مدى تباينها بين المناطق الحضرية والريفية، والكشف عن أبرز الخصائص والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في توزيع هدة الظاهرة.

رابعا ـ أهداف الدراسة ومبرراتها

هدف الدراسة رصد التوزيع المكاني لعمالة غير منتظمة في قضاء الدجيل في المناطق المدروسة وتحليل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وتقيم علاقة العمالة في النشاط الاقتصادي في القضاء :اما مبررات الدراسة هي:

1.قلة وجود فرص عمل في القطاع العام وارتفاع معدلات البطالة في القضاء اصبح دافعا لدراسة هذا الموضوع.

2.قلة وجود اهتمام من قبل الباحثين والمختصين في هكذا موضوع مهم.

3.تحديد نوع العمل الذي يخص هذة الظاهرة وكيفية توزيعها

4.كون الباحث من سكنة القضاء الدجيل وهذا سهل دراسة هكذا موضوع

.خامسا ـ الدراسات السابقة

١ _ **القوى العاملة البشرية في محافظة الأنبار عام ١٩٩٧م: دراسة في جغرافية السكان للباحث جسام محمد إبراهيم الكربولي** حيث سلطت الدراسة الضوء على التباين المكاني لتوزيع القوى العاملة بين الوحدات الإدارية للمحافظة، وخلصت إلى مجموعة من النتائج الجوهرية أبرزها التركيب النوعي و سجلت الدراسة هيمنة واضحة للذكور بنسبة بلغت ٩٠,٧٪ من إجمالي القوى العاملة بنية النشاط الاقتصادي واستحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من المشتغلين بنسبة ٥٦,٤٪.مؤشرات البطالة: كشفت النتائج أن نسبة العاطلين عن العمل بلغت ٢٠٪ من مجموع السكان النشطين اقتصادياً والعبء المعيشي حيث أظهرت الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الإعالة الحقيقية حيث بلغت ٥١٣ مُعالاً لكل ١٠٠

عامل العوامل المؤثرة حللت الدراسة المسببات الجغرافية المتحكمة في واقع القوى العاملة، وصنفتها إلـى أبعاد طبيعية وأخرى بشرية.

2.القوى دراسة القوى العاملة في قضاء الكرخ (١٩٨٧-١٩٩٧) - الباحثة نغم أحمد مصلح . وسعت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل التحولات التي طرأت على خريطة القوى العاملة في قضاء الكرخ وتحديداً تلك الناتجة عن حركة انتقال العمالة بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وقد خلصت الباحثة إلى نتائج ديموغرافية واقتصادية هامة، أبرزها ارتفاع عمالة الأطفال سجلت الدراسة زيادة ملحوظة في نسبة قوة العمل للفئة العمرية (٧-١٤ سنة)، حيث ارتفعت من ١,٤٪ في تعداد عام ١٩٨٧ لتصـل إلـى ٤٪ فـي عام ١٩٩٧ وتفاقم عبء الإعالة: كشفت النتائج عن تصاعد مؤشر الإعالة الحقيقية بشكل لافت، إذ بلغت النسبة ٢٨٢ وفقاً لبيانات تعداد عام ١٩٩٧، مما يشير إلى ضغوط اقتصادية متزايدة على الفئات المنتجة.

سادسا - الموقع الجغرافي

تمتد منطقة الدراسة (قضاء الدجيل) بين دائرتي عرض (٣٣,٣٨,٢٦و ٣٣,٥٧,٢٢) شمالاً, وبين خطي طول (٤٣,١٩,٤١ و٤٤,٢٦,٦ْ) شرقاً، والبالغة مساحتها(١٢٨٦كم٢) أي ما يعادل (٥١٤٤٠٠ دونم)، وتابعة إداريا لمحافظة صلاح الدين وتشغل الجزء الجنوبي من المحافظة ويكون امتدادها من الشرق إلى الغرب، يحدها من الشمال قضاء بلد ومن الشرق محافظة ديالى إذ يفصل بينهما نهر دجلة ومن الغرب والجنوب الغربي محافظة الأنبار ومن الجنوب محافظة بغداد وكما موضح في الخريطة

خريطة رقم (١) منطقة الدراسة (قضاء الدجيل)

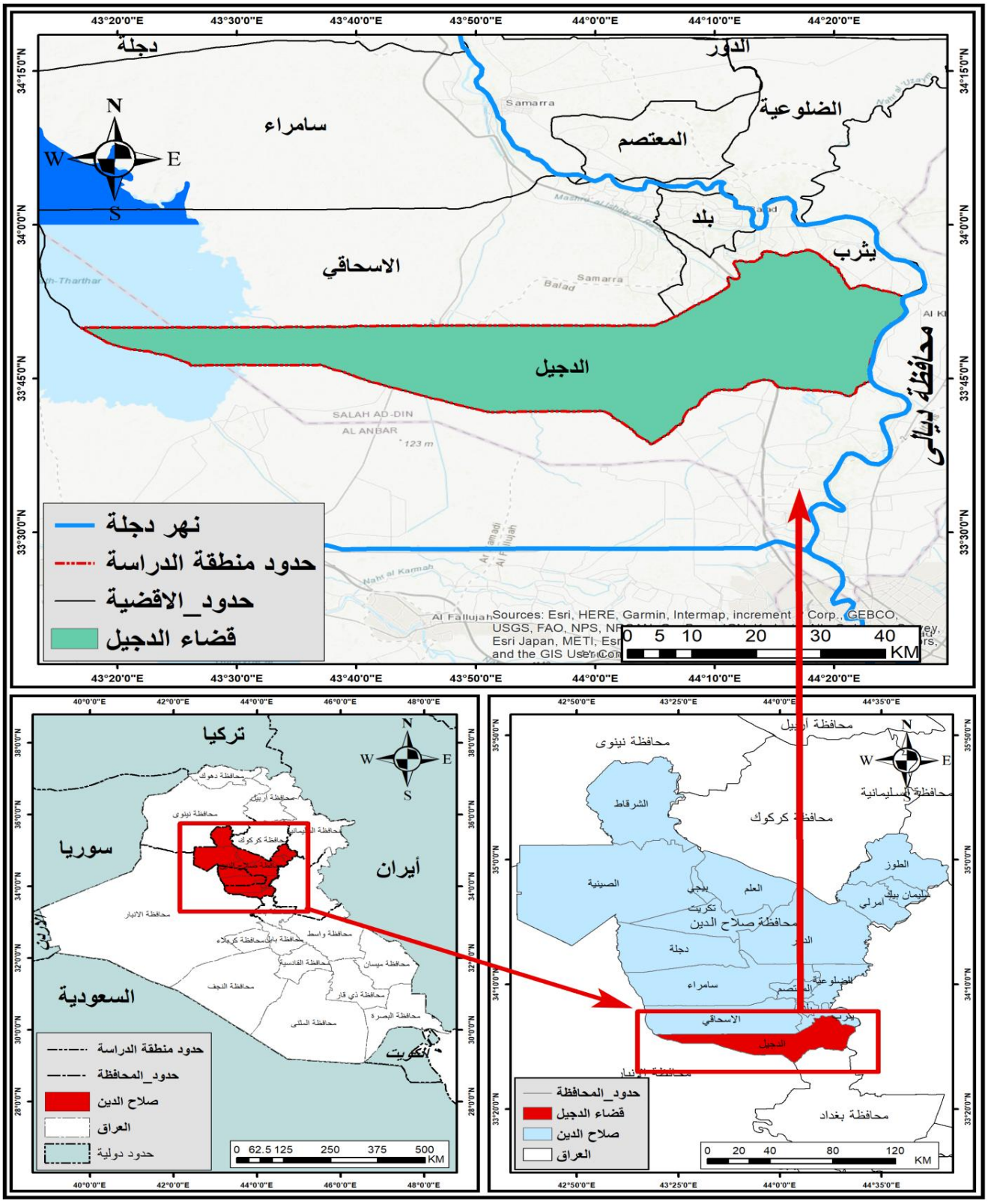

المبحث الثاني
التوزيع المكاني للعمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل
المطلب الأول : مفهوم العمالة الغير منتظمة

تُعدّ العمالة غير المنتظمة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية البارزة التي تشهدها معظم الدول النامية، ومنها العراق، إذ تمثل شريحة واسعة من القوى العاملة التي تعمل خارج إطار التنظيم القانوني والمؤسسي لسوق العمل. ويُقصد بالعمالة غير المنتظمة تلك الفئات من العاملين الذين يزاولون أنشطة اقتصادية دون عقود عمل رسمية، أو دون التزام بقوانين العمل والضمان الاجتماعي، ولا يتمتعون بالحماية القانونية أو الحقوق الوظيفية التي يحصل عليها العاملون في القطاع المنظم. (السعدي، ٢٠٠١، ٧٦٦-٧٦٧)

وتشمل العمالة غير المنتظمة أنماطًا متعددة من العمل، مثل العمل اليومي، والعمل المؤقت، والعمل الموسمي، والعمل بالأجر غير الثابت، إضافة إلى العاملين لحسابهم الخاص في الأنشطة الصغيرة غير المسجلة رسميًا. وغالبًا ما تتركز هذه العمالة في قطاعات البناء، والزراعة، والنقل، والتجارة البسيطة، والخدمات، والأعمال الحرفية، حيث تعتمد هذه القطاعات على الجهد البدني والعمل غير المستقر. (إبراهيم ، ٢٠٢٤، ٣٠)

وتتميز العمالة غير المنتظمة بعدة خصائص، من أبرزها عدم استقرار الدخل، وغياب الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وعدم توفر شروط السلامة المهنية، فضلًا عن ضعف الحماية القانونية في حال النزاعات العمالية أو فقدان العمل. كما تتسم هذه الفئة بانخفاض مستويات التعليم والمهارات في كثير من الأحيان، مما يحدّ من فرص انتقالها إلى سوق العمل المنظم. ويرتبط انتشار العمالة غير المنتظمة بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مثل ارتفاع معدلات البطالة، وضعف قدرة الاقتصاد الرسمي على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والنمو السكاني المتسارع، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة. كما تسهم الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى الحضر في زيادة حجم هذه العمالة، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى فرص العمل المنظمة. (غانم، ٢٠٢٣، ٤٦)

المطلب الثاني : التركيز في المناطق الحضرية مقابل الريف

التباين بين المناطق الحضرية والريفية من أبرز السمات المكانية لتوزيع العمالة غير المنتظمة، إذ يظهر هذا النوع من العمالة بوضوح أكبر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، نتيجة لاختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي والبنية المكانية بين هذين النمطين من الاستقرار البشري. وقد أكدت عدة دراسات أن ارتفاع مستوى التحضر يرتبط بزيادة حجم العمالة غير المنتظمة وتنوع أنشطتها، لاسيما في المدن ومراكز الأقضية . (غانم، ٢٠٢٣، ٥٠)

ففي المناطق الحضرية، ولا سيما مراكز المدن، تتركز العمالة غير المنتظمة بشكل ملحوظ نتيجة لتعدد الأنشطة الاقتصادية وارتفاع الطلب على العمل اليومي والمؤقت. وتشمل هذه الأنشطة التجارة الصغيرة، والباعة المتجولين، وأعمال البناء، والخدمات، والتي تُمارس غالبًا خارج الإطار الرسمي ودون عقود عمل ثابتة. كما تسهم الكثافة السكانية العالية، ووجود الأسواق والمراكز الخدمية، وشبكات الطرق، في جذب العمالة غير المنتظمة إلى هذه المناطق، وهو ما أشارت إليه دراسة (جيهان سيد إبراهيم، ٢٠٢٢) التي أوضحت أن البيئة الحضرية تُعد الأكثر استقطابًا لهذا النوع من العمالة. (إبراهيم، ٢٠٢٢، ٣٣)

أما المناطق الريفية، فتشهد انخفاضًا نسبيًا في تركّز العمالة غير المنتظمة مقارنة بالمناطق الحضرية، إذ يعتمد سكانها بصورة أساسية على النشاط الزراعي ذي الطابع الموسمي. وعلى الرغم من أن العمل الزراعي الموسمي يُعد أحد أشكال العمالة غير المنتظمة، إلا أن انتشاره يكون متباعدًا مكانيًا ولا يُسجّل كثافات مرتفعة كما في المدن . (مرعي، ٢٠٢٣، ٤٣)

كما يُلاحظ أن ضعف فرص العمل المنظمة في الريف، وقلة التنوع الاقتصادي، يدفع بعض سكان المناطق الريفية إلى الهجرة نحو المراكز الحضرية بحثًا عن مصادر دخل، مما يزيد من تركّز العمالة غير المنتظمة في المدن. وقد أشار (نصر علي رحيم السيد، ٢٠٢٠) إلى أن الهجرة الداخلية تمثل أحد

العوامل الأساسية في إعادة توزيع العمالة غير المنتظمة مكانيًا لصالح المناطق الحضرية. (السيد، ٢٠٢٠، ١٧)

وبناءً على ذلك، فإن التفاوت في توزيع العمالة غير المنتظمة بين المناطق الحضرية والريفية يعكس العلاقة الوثيقة بين مستوى التنمية الاقتصادية وطبيعة سوق العمل، الأمر الذي يجعل من التحليل المكاني أداة مهمة لفهم هذه الظاهرة وتوجيه السياسات التنموية الهادفة إلى تنظيم سوق العمل وتحسين ظروف العمالة غير المنتظمة. والجداول (١) و (٢) و (٣) ادناه توضح التفاوت في توزيع العمالة غير المنتظمة بين مركز القضاء وضواحيه والمناطق الريفية.

جدول (١) انماط توزيع السكان في منطقة الدراسة

ت	المنطقة داخل القضاء	احتمالية كثافة العمالة غير المنتظمة
١	مركز المدينة	عالية
٢	النواحي القريبة	متوسطة
٣	المناطق	الريفية

(الباحث، بيانات اولية في دائرة العمل والشؤون الاجتماعية في قضاء الدجيل)

تبين في جدول(١) أن توزيع العمالة غير المنتظمة يرتبط بشكل مباشر بنوع المنطقة داخل القضاء، حيث تسجل أعلى احتمالية لتركز هذه العمالة في مركز المدينة، تليها النواحي القريبة بدرجة متوسطة، ثم المناطق الريفية التي لم تُظهر كثافة واضحة. هذا التدرج يعكس تأثير التحضر في جذب العمالة غير المنتظمة، إذ توفر المراكز الحضرية فرص عمل يومية ومتنوعة مقارنة بالمناطق الريفية التي تفتقر إلى هذا التنوع. كما يشير إلى أن العامل المكاني يلعب دوراً أساسياً في تحديد حجم وانتشار هذه العمالة.

جدول (٢) التوزيع المكاني للعمالة غير المنتظمة حسب مناطق قضاء الدجيل

ت	المنطقة داخل القضاء	عدد العاملين غير	النسبة المئوية%	مستوى
١	مركز قضاء الدجيل	٥٢٠	٤٥٪	عالية
٢	النواحي القريبة من المركز	٣١٠	٢٧٪	متوسطة
٣	المناطق الزراعية(الريف)	١٩٠	١٦٪	منخفضة
٤	مناطق الطرق الخارجية	١٤٠	١٢٪	متوسطة
٥	المجموع	١١٦٠	١٠٠٪	---

(الباحث، بيانات اولية في دائرة العمل والشؤون الاجتماعية في قضاء الدجيل)

يوضح الجدول رقم(٢) التباين العددي والنسبي للعمالة غير المنتظمة داخل قضاء الدجيل، حيث تركزت النسبة الأعلى في مركز القضاء بنسبة (٤٥٪) وبعدد (٥٢٠) عاملاً، مما يدل على أن المناطق الحضرية تمثل المحور الرئيسي لاستقطاب هذا النوع من العمالة. وجاءت النواحي القريبة بنسبة (٢٧٪)، وهو ما يعكس امتداد التأثير الحضري إلى المناطق المجاورة. أما المناطق الريفية فقد سجلت نسبة منخفضة بلغت (١٦٪)، نتيجة محدودية النشاط الاقتصادي وتشتت السكان. كما ظهرت مناطق الطرق الخارجية بنسبة (١٢٪)، وهي تمثل بيئات انتقالية توفر فرص عمل مرتبطة بالحركة والنقل. ويعكس هذا الجدول بوضوح أن الكثافة الاقتصادية والبشرية هي العامل الحاسم في تحديد مستوى انتشار العمالة غير المنتظمة.

جدول (٣) العمالة غير المنتظمة حسب النشاط الاقتصادي في قضاء الدجيل

ت	نوع النشاط	العدد	النسبة المئوية%
١	البناء والاعمال اليدوية	٤١٠	٣٥٪
٢	التجارة الصغيرة (باعة ، اكشاك ، حاجة بألف)	٣٠٠	٢٦٪
٣	النقل غير المنظم (تكتك ، فورت)	٢١٠	١٨٪
٤	الزراعة الموسمية	١٥٠	١٣٪
٥	خدمات اخرى	٩٠	٨٪
٦	المجموع	١١٦٠	١٠٠٪

(الباحث، بيانات اولية في دائرة العمل والشؤون الاجتماعية في قضاء الدجيل)

يبين الجدول رقم(٣) توزيع العمالة غير المنتظمة وفق نوع النشاط الاقتصادي، حيث احتل قطاع البناء والأعمال اليدوية المرتبة الأولى بنسبة (٣٥٪)، مما يدل على اعتماده الكبير في استيعاب العمالة اليومية لعدم حاجته إلى مهارات عالية. وجاءت التجارة الصغيرة في المرتبة الثانية بنسبة (٢٦٪)، وهو نشاط مرتبط بالأسواق الحضرية ويعتمد على الطلب المباشر من السكان. أما النقل غير المنظم فقد سجل نسبة (١٨٪)، مما يعكس أهمية هذا القطاع في تلبية حاجات التنقل داخل القضاء. في حين بلغت نسبة الزراعة الموسمية (١٣٪)، وهي أقل بسبب طبيعتها الموسمية، وأخيراً الخدمات الأخرى بنسبة (٨٪). ويظهر من ذلك أن العمالة غير المنتظمة تتركز في الأنشطة ذات الطابع اليومي والمرن التي لا تتطلب تأهيلاً رسمياً، وترتبط بشكل مباشر بالبيئة الحضرية والطلب المحلي.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التوزيع المكاني

يتأثر التوزيع المكاني للعمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومكانية تؤدي إلى اختلاف كثافتها من منطقة إلى أخرى داخل القضاء. ولا يظهر هذا النوع من العمالة بصورة عشوائية، بل يرتبط بخصائص المكان وطبيعة النشاط الاقتصادي ومستوى التحضر.

١. العامل الاقتصادي

العامل الاقتصادي هو المفتاح الرئيسي لتوزيع العمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل. المناطق التي تحتوي على نشاط اقتصادي كثيف، مثل مركز القضاء والأسواق التجارية، تجذب معظم العمالة غير المنتظمة لأن هذه المناطق توفر فرصًا متعددة لكسب الدخل اليومي أو المؤقت. على سبيل المثال، الباعة المتجولون والعاملون في المحلات الصغيرة وأعمال البناء غالبًا ما يركزون في هذه المناطق بسبب توفر الزبائن والطلب المستمر على الخدمات . (غانم، ٢٠٢٣، ٥٦)

أما في المناطق الريفية والزراعية، فقلة المشاريع الاقتصادية وغياب الأسواق الكبيرة تجعل فرص العمل غير المنتظم أقل انتشارًا، ويقتصر العمل غالبًا على الزراعة الموسمية، وهو نشاط غير مستمر ولا يوفر دخلًا ثابتًا، مما يقلل من تركّز العمالة في هذه المناطق. (إبراهيم، ٢٠٢٢، ٢٩)

٢. الكثافة السكانية

تلعب الكثافة السكانية دورًا مباشرًا في تحديد أماكن تركز العمالة غير المنتظمة. في قضاء الدجيل، مركز القضاء والأحياء المحيطة به تشهد كثافة سكانية عالية نسبيًا مقارنة بالقرى المحيطة، وهذا يعني وجود عدد أكبر من السكان الذين يحتاجون إلى خدمات يومية متنوعة مثل المحلات التجارية والمطاعم وخدمات النقل. (مرعي، ٢٠٢٣، ١٤٥)

ارتفاع الكثافة يخلق بيئة خصبة للعمل غير المنتظم، لأنه يوفر قاعدة زبائن كبيرة ومستقرة نسبيًا للأنشطة التجارية والخدمية الصغيرة في المقابل، المناطق الريفية الأقل كثافة لا توفر هذا الطلب المستمر، مما يحد من فرص العمالة غير المنتظمة هناك.

٣. مستوى التحضر والبنية الحضرية

المستوى التحضري في منطقة معينة له تأثير مباشر على توزيع العمالة غير المنتظمة .**مركز قضاء الدجيل** يمتاز ببنية حضرية متطورة، تشمل الأسواق، والمراكز الخدمية، والطرق المعبدة، والمرافق الأساسية، وهو ما يسهل ممارسة أنشطة غير رسمية مثل الباعة المتجولون وأعمال الصيانة والخدمات اليومية . أما **القرى والأرياف**، فغالبًا ما تعاني من ضعف البنية التحتية، وقلة المرافق التجارية والخدمية، ما يجعل فرص العمل غير الرسمي محدودة. هذا يوضح السبب في قلة تركّز العمالة غير المنتظمة في المناطق الريفية مقارنة بالمراكز الحضرية.

٤. مستوى التعليم والمهارات

المستوى التعليمي والمهارات المهنية للعاملين يؤثر بشكل كبير على طبيعة وموقع العمل غير المنتظم. غالبية العمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل تتكون من أفراد ذوي تعليم محدود أو مهارات بسيطة، مما يجعلهم أكثر قابلية للعمل في الأنشطة اليومية غير الرسمية مثل:

- أعمال البناء البسيطة
- الباعة المتجولون
- خدمات النقل الداخلية (التكتك)

تتمركز هذه الأعمال في المناطق التي لا تتطلب مهارات تقنية أو شهادات رسمية، أي في مراكز الأسواق والأحياء ذات النشاط التجاري المكثف، بينما في القرى يعتمد الناس غالبًا على الزراعة الموسمية، وهي أعمال محدودة التكرار وتحتاج مهارات بسيطة. (السيد، ٢٠٢٠، ٧٨)

المبحث الثالث :الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل

المطلب الاول : الخصائص الاجتماعية

تتصف خصائص السكان بالتباين من مجتمع لأخر وكذلك في المجتمع الواحد . إذ ان معدلات العمر عند الزواج في المجتمعات الريفية تكون اقل من مثيلتها في المجتمعات الحضرية . ويعد الزواج وتكوين الأسرة في الدول النامية أحد الدوافع الاساسية للعمل سيما الذكور بسبب اعباء المعيشة . وهذا يعني ان المجتمعات التي يقل بها متوسط السن عند الزواج وخاصة للذكور يعني ذلك ارتفاع نسبة المشتغلين في المجتمع(العيسوي، ٢٠١٥، ٨١٧)، وان هناك علاقة قوية بين مستوى تعليم الفرد ونوع المهنة التي يزاولها. ويعتمد حجم القوى العاملة في اي دولة على حجم السكان وتركيبهم العمري(محمد، ٢٠١٥، ١)، الذي يعد اساس في حساب معدلات الإعالة. وان حساب معدل الاعالة بالطريقة التقليدية (السكان اقل من ١٥ سنة + السكان ٦٢ فأكثر/السكان التي تتراوح اعمارهم ١٥-٦٤) فيه نوع من التضليل . لذلك تتبع طريقة حساب السكان العاملين في فئة عمرية معينة الى مجموع السكان في هذه الفئة. وتؤثر الحالة الزواجية للإناث في الدخول الى سوق العمل . فضلا عن ان عملية التنمية تعتمد الى حد كبير على العلقة بين حجم الموارد وحجم ونوع وتركيب السكان . وبناء على ذلك اقتضت الدراسة في هذا الفصل تناول خصائص العمالة غير المنتظمة من حيث التركيب العمري والنوعي والحالة التعليمية والحالة الزواجية .

اولا - التركيب العمري

يُعدّ التركيب العمري من أهم الخصائص الديموغرافية التي تدرس توزيع السكان وفق فئاتهم العمرية المختلفة، إذ يُظهر لنا صورة واضحة عن طبيعة المجتمع وخصائصه الحيوية. فكل مجتمع يتكوّن من

فئات عمرية متعددة تشمل الأطفال، والشباب، وكبار السن، ولكل فئة دورها واحتياجاتها الخاصة التي تؤثر

بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال دراسة التركيب العمري يمكن التعرف على مستوى النمو السكاني، واتجاهاته المستقبلية، ومدى قدرة المجتمع على توفير فرص العمل والخدمات الأساسية لأفراده.

كما يساهم التركيب العمري في توضيح العلاقة بين عدد السكان المنتجين وغير المنتجين، وهو ما يُعرف بنسبة الإعالة، والتي تُعد مؤشرًا مهمًا في قياس العبء الاقتصادي على الفئة العاملة. فالمجتمعات التي ترتفع فيها نسبة صغار السن أو كبار السن تحتاج إلى موارد إضافية لتلبية احتياجات هذه الفئات، بينما المجتمعات التي تتركز فيها الفئة العاملة تكون أكثر قدرة على تحقيق التنمية والازدهار. لذلك، فإن فهم التركيب العمري لا يقتصر على كونه دراسة إحصائية، بل هو أداة أساسية للتخطيط المستقبلي في مجالات التعليم، والصحة، والعمل، بما يضمن تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع. كما في جدول (٤).

جدول (٤): الفئة العمرية

الفئات العمرية	التكرار (عدد)	النسبة (%)
من ١٥ إلى ٢٤ سنة (فئة الشباب)	39	%32.5
من ٢٥ إلى ٣٤ سنة (فئة الشباب الناضج)	36	%30.0
من ٣٥ إلى ٤٩ سنة (فئة الكهولة المبكرة)	30	%25.0
50سنة فأكثر (كبار السن)	15	%12.5
المجموع	120	%100

(الباحث، استمارة الاستبيان الميداني الموزعة في قضاء الدجيل لعام ٢٠٢٦)

يبين الجدول رقم(٤) توزيع أفراد العينة البالغ عددهم (١٢٠) شخص حسب الفئات العمرية. تشير النتائج إلى أن الفئة العمرية (١٥–٢٤ سنة) سجلت أعلى نسبة بلغت (٣٢,٥٪) وبعدد (٣٩) مفردة، مما يدل على أن فئة الشباب تمثل الجزء الأكبر من العاملين في الأنشطة غير المنتظمة. وجاءت الفئة العمرية (٢٥–٣٤ سنة) بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٠٪) وبعدد (٣٦) مفردة، وهي أيضاً من الفئات الشابة القادرة على العمل. أما الفئة العمرية (٣٥–٤٩ سنة) فقد بلغت نسبتها (٢٥٪) وبعدد (٣٠) مفردة، في حين جاءت الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٢,٥٪) وبعدد (١٥) مفردة. ويعكس هذا التوزيع أن الأعمال غير المنتظمة تعتمد بدرجة كبيرة على الفئات العمرية الشابة التي تمتلك القدرة البدنية على ممارسة هذا النوع من العمل.

ثانياً - التركيب النوعي (الجنسي)

يوضح توزيع العاملين حسب الجنس ومدى اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية بين الذكور والإناث. وتشير الدراسات إلى أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من العمالة غير المنتظمة، لا سيما في القطاعات التي تتطلب جهداً بدنياً مثل أعمال البناء والنقل والعمل اليومي في الأسواق، ويرتبط ذلك بطبيعة هذه المهن من جهة، وبالعادات الاجتماعية التي تعزز مشاركة الذكور في سوق العمل الخارجي من جهة أخرى. في المقابل، تسهم الإناث في عدد من الأنشطة غير المنتظمة ذات الطابع المنزلي أو الخدمي، مثل الصناعات الغذائية المنزلية، والخياطة، والعمل المنزلي المأجور، والبيع البسيط داخل الأحياء السكنية. وغالباً ما ترتبط مشاركة النساء في هذا القطاع بالحاجة الاقتصادية لتحسين دخل الأسرة، أو نتيجة لغياب المعيل، فضلاً عن محدودية فرص العمل الرسمي الملائمة للنساء في بعض البيئات المحلية (المقداد، د.ت، ٥١٧).

ثالثا - الحالة الاجتماعية

تُعدّ الحالة الاجتماعية من الخصائص السكانية المهمة التي تعبّر عن وضع الأفراد داخل المجتمع من حيث الارتباط الأسري، مثل كون الفرد أعزبًا أو متزوجًا أو مطلقًا أو أرملًا. وتُسهم دراسة الحالة الاجتماعية في فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط الحياة السائدة في المجتمع، كما تعكس القيم والتقاليد التي تؤثر في تكوين الأسرة واستقرارها. فلكل حالة اجتماعية خصائصها واحتياجاتها التي تنعكس على سلوك الأفراد ودورهم في المجتمع. (أبو عيانة، د.ت، ٥٤٧)

كما تساعد الحالة الاجتماعية في تحليل العديد من الظواهر السكانية مثل معدلات الزواج والطلاق، وحجم الأسرة، ومستوى الاستقرار الاجتماعي. وتُعدّ هذه المعلومات ضرورية في التخطيط لتوفير الخدمات المناسبة كالإسكان، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والصحة. لذلك، فإن دراسة الحالة الاجتماعية لا تقتصر على وصف أو تصنيف الأفراد، بل تمتد لتكون أداة مهمة لفهم المجتمع وتطويره، وتحقيق التوازن بين احتياجات أفراده وظروفهم المعيشية المختلفة. (الدعبوسي، ٢٠١٥، ٧٥) كما في جدول (٥) .

جدول (٥): الحالة الاجتماعية

الفئة	العدد	النسبة (%)
أعزب	54	%45.0
متزوج	51	%42.5
مطلق / أرمل	15	%12.5
المجموع	120	%100

(الباحث، استمارة الاستبيان الميداني الموزعة في قضاء الدجيل لعام ٢٠٢٦)

يوضح الجدول رقم(٥) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية. إذ تبين أن فئة العزاب جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٤٥٪) وبعدد (٥٤) شخص، وهو ما يشير إلى أن غير المتزوجين يميلون أكثر إلى العمل في الأنشطة غير المنتظمة نتيجة قلة الالتزامات الأسرية مقارنة بغيرهم. وجاءت فئة المتزوجين في المرتبة الثانية بنسبة (٤٢,٥٪) وبعدد (٥١) مفردة، مما يدل على أن شريحة مهمة من المتزوجين تعتمد أيضاً على هذا النوع من العمل كمصدر للرزق. أما فئة المطلقين أو الأرامل فقد سجلت أقل نسبة بلغت (١٢,٥٪) وبعدد (١٥) مفردة، وهو ما يعكس محدودية تمثيل هذه الفئة ضمن العينة

رابعا - مستوى التعليم

يُعدّ مستوى التعليم من أهم المؤشرات التي تعكس درجة تقدم المجتمع وتطوره، إذ يُعبّر عن مدى ما يمتلكه الأفراد من معارف ومهارات علمية وثقافية. ويُقاس مستوى التعليم عادةً بدرجات التحصيل الدراسي، مثل التعليم الابتدائي، والمتوسط، والثانوي، والعالي، إضافةً إلى نسبة الأمية في المجتمع. ويسهم التعليم في بناء شخصية الفرد وتنمية قدراته الفكرية، مما يجعله أكثر قدرة على التفاعل مع متطلبات الحياة ومواكبة التطورات المختلفة. (الخريف، ٢٠١٥، ٥)

كما يلعب مستوى التعليم دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُسهم في إعداد قوى عاملة مؤهلة وقادرة على الإنتاج والإبداع. فكلما ارتفع مستوى التعليم في المجتمع، زادت فرص التقدم والابتكار، وتحسّنت جودة الحياة. لذلك، فإن الاهتمام بالتعليم وتطويره يُعدّ من الأولويات التي تسعى إليها الدول، لما له من تأثير مباشر في بناء مجتمع واعٍ ومتماسك وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية. كما في جدول (٦) .

جدول (٦): المستوى التعليمي

مستوى التعليم	العدد	النسبة (%)
أمي (لا أقرأ ولا أكتب) / يقرأ ويكتب	24	%20.0
شهادة ابتدائية أو متوسطة	45	%37.5

شهادة إعدادية	27	%22.5
شهادة جامعية (بكالوريوس فأعلى)	24	%20.0
المجموع	120	%100.0

(الباحث، استمارة الاستبيان الميداني الموزعة في قضاء الدجيل لعام ٢٠٢٦)

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي. تشير النتائج إلى أن الحاصلين على شهادة ابتدائية أو متوسطة يمثلون النسبة الأعلى حيث بلغت (٣٧,٥٪) وبعدد (٤٥) مفردة، مما يدل على أن انخفاض المستوى التعليمي يعد من العوامل المرتبطة بالاتجاه نحو العمل غير المنتظم. وجاءت فئة الحاصلين على شهادة إعدادية بنسبة (٢٢,٥٪) وبعدد (٢٧) مفردة. أما فئة الأميين أو الذين يقرأون ويكتبون فقد بلغت نسبتهم (٢٠٪) وبعدد (٢٤) مفردة، وهي نسبة ليست قليلة وتشير إلى وجود شريحة ذات تعليم محدود. كذلك بلغت نسبة الحاصلين على شهادة جامعية (٢٠٪) وبعدد (٢٤) مفردة، مما يدل على أن بعض الخريجين يلجؤون إلى العمل غير المنتظم بسبب قلة فرص العمل الرسمية.

المطلب الثاني : الخصائص الاقتصادية

اولا - نوع العمل

يُعدّ نوع العمل من المؤشرات السكانية والاقتصادية المهمة التي تعكس طبيعة الأنشطة التي يمارسها الأفراد داخل المجتمع، إذ يُظهر توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات. ويساعد هذا المؤشر في فهم البنية الاقتصادية للمجتمع، ومدى تطوره، حيث تميل المجتمعات المتقدمة إلى الاعتماد بشكل أكبر على قطاع الخدمات، بينما تبرز الزراعة أو الصناعة في المجتمعات النامية. (بدران، ٢٠٠٥، ٦٧)

كما يساهم تحليل نوع العمل في التعرف على مستوى الدخل، وطبيعة المعيشة، والظروف الاجتماعية للأفراد، إذ تختلف احتياجات العاملين باختلاف مجالات عملهم. ويُعدّ هذا المؤشر مهمًا في التخطيط الاقتصادي، لأنه يساعد في توجيه الاستثمارات، وتوفير فرص العمل المناسبة، وتحقيق التوازن بين مختلف القطاعات. لذلك، فإن دراسة نوع العمل لا تقتصر على معرفة مهن الأفراد فقط، بل تمتد لتكون أداة أساسية لفهم واقع المجتمع والعمل على تطويره وتحسين مستوى المعيشة فيه. كما في جدول (٧)

جدول (٧): نوع العمل غير المنتظم

نوع العمل	العدد	النسبة (%)
بائع متجول / صاحب بسطة	33	%27.5
عامل بناء / عمالة طوارئ	36	%30.0
سائق (تكتك / ستوتة / نقل داخلي)	30	%25.0
عامل زراعي موسمي	12	%10.0
أخرى (يُذكر النوع)	9	%7.5
لمجموع	120	١%100.0

(الباحث، استمارة الاستبيان الميداني الموزعة في قضاء الدجيل لعام ٢٠٢٦)

يوضح الجدول رقم (٧) أنواع الأعمال غير المنتظمة التي يمارسها أفراد العينة. تبين أن عمال البناء والعمالة الطارئة جاءوا في المرتبة الأولى بنسبة (٣٠٪) وبعدد (٣٦) مفردة، وهو ما يعكس اعتماد شريحة واسعة من العاملين على هذا النوع من الأعمال اليومية. وجاء الباعة المتجولون أو أصحاب البسطات في المرتبة الثانية بنسبة (٢٧,٥٪) وبعدد (٣٣) مفردة، وهو نشاط منتشر في المدن والأسواق الشعبية. أما السائقون (تكتك أو ستوتة أو نقل داخلي) فقد بلغت نسبتهم (٢٥٪) وبعدد (٣٠) مفردة، مما يشير إلى انتشار هذا النشاط كمصدر دخل. في حين بلغت نسبة العاملين في الزراعة الموسمية (١٠٪) وبعدد (١٢) مفردة، بينما سجلت فئة الأعمال الأخرى نسبة (٧,٥٪) وبعدد (٩) مفردات.

ثانيا - ساعات العمل

تُعدّ ساعات العمل من الجوانب المهمة في دراسة أوضاع العمل داخل المجتمع، إذ تشير إلى عدد الساعات التي يقضيها الفرد في أداء مهامه الوظيفية يوميًا أو أسبوعيًا. ويُسهم هذا المؤشر في فهم طبيعة بيئة العمل، ومدى التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، كما يعكس مستوى التنظيم الاقتصادي والتشريعات التي تحكم سوق العمل. وتختلف ساعات العمل من مجتمع لآخر ومن مهنة لأخرى، تبعًا لطبيعة النشاط الاقتصادي والظروف الاجتماعية.

كما تؤثر ساعات العمل بشكل مباشر في إنتاجية الفرد وصحته الجسدية والنفسية، حيث إن العمل لساعات طويلة قد يؤدي إلى الإجهاد والتعب، في حين أن تنظيم ساعات العمل بشكل مناسب يساهم في تحسين الأداء وزيادة الكفاءة. لذلك، تهتم الدول بوضع قوانين تحدد عدد ساعات العمل وتضمن حقوق العاملين، بما يحقق التوازن بين متطلبات العمل وراحة الإنسان. ومن هنا، فإن دراسة ساعات العمل تُعدّ عنصرًا أساسيًا لفهم واقع القوى العاملة وتحسين ظروفها بما يخدم الفرد والمجتمع . (المطير، ٢٠١٤، ٧١) كما في جدول (٨) .

جدول (٨): عدد ساعات العمل يومياً

ساعات العمل	التكرار (عدد)	النسبة (%)
أقل من ٦ ساعات	27	%22.5
من ٦ إلى ٨ ساعات	45	%37.5
أكثر من ٨ ساعات (ساعات عمل طويلة)	48	%40.0
المجموع	120	%100.0

(الباحث، استمارة الاستبيان الميداني الموزعة في قضاء الدجيل لعام ٢٠٢٦)

يبين الجدول رقم (٨) توزيع أفراد العينة حسب عدد ساعات العمل اليومية. تشير النتائج إلى أن الفئة التي تعمل أكثر من (٨) ساعات يومياً جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٤٠٪) وبعدد (٤٨) مفردة، وهو ما يعكس طبيعة العمل غير المنتظم الذي يتطلب ساعات عمل طويلة للحصول على دخل مناسب. وجاءت الفئة التي تعمل من (٦–٨) ساعات يومياً في المرتبة الثانية بنسبة (٣٧,٥٪) وبعدد (٤٥) مفردة. أما الفئة التي تعمل أقل من (٦) ساعات يومياً فقد بلغت نسبتها (٢٢,٥٪) وبعدد (٢٧) مفردة، وهي تمثل أقل نسبة بين الفئات.

ثالثا - قلة الاستقرار

قلة الاستقرار من أبرز السمات التي تميز العمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل، إذ يعمل الأفراد في إطار علاقات عمل غير رسمية تفتقر إلى العقود القانونية والضمانات المؤسسية. ويعتمد معظمهم على فرص عمل مؤقتة أو يومية ترتبط بحجم الطلب في السوق المحلي، مما يجعل استمرارهم في العمل غير مضمون ويعرضهم لفترات متكررة من التعطل.

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن غياب الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي والتقاعدي يزيد من هشاشة هذه الفئة، فضلاً عن عدم وجود تعويضات في حالات الإصابة أو إنهاء العمل المفاجئ. كما أن طبيعة الأعمال الموسمية، خاصة في القطاع الزراعي والإنشائي، تسهم في تعميق حالة عدم الاستقرار بسبب ارتباطها بدورات زمنية محددة. ويترتب على ذلك آثار اجتماعية واقتصادية تتمثل في تقلب مستوى الدخل، وصعوبة التخطيط المالي للأسرة، وضعف القدرة على تحسين المستوى المعيشي على المدى البعيد، مما يعزز من دائرة الفقر والهشاشة داخل المجتمع المحلي. كما في جدول (٩)

جدول (٩): الاستقرار في العمل الحالي

نوع العمل	التكرار (عدد)	النسبة (%)
نعم، العمل مستمر يومياً	42	%35.0
لا، العمل متقطع (يوم أعمل وعشرة أتوقف)	57	%47.5
العمل موسمي فقط (مرتبط بموسم الزراعة أو الحصاد)	21	%17.5

المجموع	120	%100.0

(الباحث، استمارة الاستبيان الميداني الموزعة في قضاء الدجيل لعام ٢٠٢٦)

يبين الجدول مدى شعور أفراد العينة بالاستقرار في عملهم الحالي. تشير النتائج إلى أن الفئة التي ترى أن العمل متقطع جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٤٧,٥٪) وبعدد (٥٧) مفردة، مما يدل على أن غالبية العاملين في القطاع غير المنتظم يعانون من عدم الاستقرار الوظيفي. وجاءت الفئة التي ترى أن العمل مستمر يومياً في المرتبة الثانية بنسبة (٣٥٪) وبعدد (٤٢) مفردة، وهو ما يعكس وجود نسبة من العاملين الذين يتمكنون من العمل بشكل مستمر نسبياً. أما الفئة التي ترى أن العمل موسمي فقط فقد بلغت نسبتها (١٧,٥٪) وبعدد (٢١) مفردة، وهو ما يشير إلى ارتباط بعض الأعمال غير المنتظمة بالمواسم الزراعية أو الاقتصادية.

يتضح من نتائج الجداول الخاصة بخصائص عينة الدراسة البالغ عددها (١٢٠) مفردة أن غالبية العاملين في الأعمال غير المنتظمة ينتمون إلى الفئات العمرية الشابة، إذ تركزت النسبة الأكبر في الفئة العمرية (١٥–٣٤ سنة)، وهو ما يدل على اعتماد هذا النوع من الأنشطة على القوة العاملة الشابة القادرة على تحمل متطلبات العمل. كما أظهرت النتائج أن نسبة العزاب والمتزوجين متقاربة نسبياً مع تفوق بسيط لفئة العزاب، الأمر الذي يشير إلى أن العمل غير المنتظم يستقطب شرائح مختلفة من المجتمع. ومن حيث المستوى التعليمي تبين أن أغلب أفراد العينة يمتلكون مستويات تعليمية متوسطة أو منخفضة، خصوصاً الحاصلين على شهادات ابتدائية أو متوسطة، وهو ما يعكس العلاقة بين محدودية التعليم والاتجاه نحو العمل غير المنظم. أما من حيث نوع العمل فقد تنوعت الأنشطة التي يمارسها أفراد العينة، إلا أن أعمال البناء والعمالة اليومية والبيع المتجول والسياقة شكلت النسبة الأكبر، مما يدل على انتشار هذه الأنشطة ضمن الاقتصاد غير الرسمي. كما أظهرت النتائج أن جزءاً كبيراً من العاملين يقضون ساعات عمل طويلة تتجاوز ثماني ساعات يومياً، وهو ما يعكس طبيعة هذا القطاع الذي يعتمد على الجهد الفردي للحصول على دخل كافٍ. وفيما يتعلق بالاستقرار الوظيفي، فقد تبين أن أغلب العاملين يعانون من عدم الاستقرار في العمل، إذ إن نسبة كبيرة منهم يعملون بشكل متقطع أو موسمي، الأمر الذي يعكس هشاشة هذا النوع من الأعمال واعتماده على الظروف الاقتصادية والطلب في السوق.

النتائج:

بعد دراسة العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في انتشار العمالة غير المنتظمة في قضاء الدجيل، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج المهمة، وهي:

١. تباين التوزيع المكاني للعمالة غير المنتظمة بين مركز قضاء الدجيل والمناطق الريفية التابعة له، حيث تختلف طبيعة الأنشطة الاقتصادية في كل منطقة.

٢. ارتفاع نسبة العمالة غير المنتظمة في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، وذلك بسبب اعتماد السكان بشكل كبير على النشاط الزراعي الموسمي.

٣. تركز العمالة غير المنتظمة في مركز القضاء في الأنشطة الخدمية والتجارية مثل العمل في الأسواق، النقل، وأعمال البناء.

٤. العامل الاقتصادي يعد من أهم العوامل المؤثرة في انتشار العمالة غير المنتظمة، نتيجة محدودية فرص العمل الحكومية وقلة المشاريع الاستثمارية في القضاء.

٥. وجود علاقة بين المستوى التعليمي ونوع العمل، حيث تزداد نسبة العمالة غير المنتظمة بين الأفراد ذوي المستويات التعليمية المنخفضة.

٦. يساهم النمو السكاني وازدياد أعداد الشباب الباحثين عن العمل في زيادة حجم العمالة غير المنتظمة في القضاء.

٧. ضعف التنظيم الرسمي لسوق العمل يؤدي إلى استمرار اعتماد الكثير من السكان على الأعمال اليومية والمؤقتة.

٨. العمالة غير المنتظمة تعد مصدر دخل أساسي لعدد كبير من الأسر في قضاء الدجيل رغم عدم استقرارها وافتقارها إلى الضمانات الاجتماعية.

٩. تؤثر الظروف الاقتصادية العامة في العراق بشكل مباشر على زيادة أو انخفاض حجم هذه العمالة.

١٠. الحاجة إلى سياسات تنموية وتخطيطية تهدف إلى توفير فرص عمل مستقرة وتنظيم سوق العمل في القضاء.

التوصيات

١. توفير فرص عمل جديدة من خلال تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة داخل قضاء الدجيل، مما يساعد على تقليل الاعتماد على العمالة غير المنتظمة.

٢. دعم القطاع الزراعي عبر توفير القروض الزراعية والمستلزمات الحديثة للمزارعين، الأمر الذي يساهم في زيادة الاستقرار الوظيفي للعمال الزراعيين.

٣. إنشاء مراكز تدريب مهني لتأهيل الشباب وتطوير مهاراتهم في مجالات مختلفة مثل الحرف والصناعات الصغيرة، مما يزيد من فرص حصولهم على وظائف مستقرة.

٤. تنظيم سوق العمل المحلي من خلال تسجيل العمالة غير المنتظمة وإدخالها ضمن برامج الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

٥. تشجيع إقامة المشاريع الصناعية والخدمية في القضاء لتوفير فرص عمل ثابتة لسكان المنطقة.

٦. تحسين مستوى التعليم والتدريب وخاصة في المناطق الريفية، لما لذلك من دور مهم في تقليل الاعتماد على الأعمال غير المنتظمة.

٧. تعزيز دور المؤسسات الحكومية المحلية في متابعة أوضاع العمال وتوفير برامج دعم للفئات ذات الدخل المحدود.

٨. تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية مثل الطرق والخدمات، مما يساعد على جذب الاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة.

٩. إجراء دراسات ميدانية دورية لمتابعة التغيرات في حجم وتوزيع العمالة غير المنتظمة في القضاء.

١٠تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية العمل المنظم والحقوق العمالية لضمان تحسين ظروف العمل والمعيشة.

References

قائمة المصادر والمراجع

١. أبو عيانة، فتحي. (د.ت). دراسات في علم السكان.
٢. إبراهيم، أسامة شعبان محمد، وخليفة، خليفة الضبع زناتي، وعامر، عمرو محمد عبد المجيد. (٢٠٢٤). الضغوط الحياتية للفئات المهمشة من العمالة غير المنتظمة ودور خدمة الفرد في التخفيف منها.
٣. إبراهيم، جيهان سيد. (٢٠٢٢). تقدير حاجات العمالة غير المنتظمة.
٤. استمارة الاستبيان الميداني. (٢٠٢٦). نتائج الاستبيان الميداني الموزعة في قضاء الدجيل.
٥. البدري، منذر عبد المجيد. (١٩٨٠). القوى العاملة في العراق لعامَي (١٩٥٧–١٩٧٧) (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بغداد.
٦. الخريف، رشود بن محمد. (٢٠١٥). جغرافية السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات. الرياض.
٧. الدعبوسي، أحمد سامر. (٢٠١٥). التنمية والسكان (ط١). مكتبة المجتمع العربي، عمان.
٨. السعدي، عباس فاضل. (٢٠٠١). جغرافية السكان (ج٥). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.
٩. السيد، نصر علي رحيم. (٢٠٢٠). دور المبادرات التطوعية في دعم العمالة غير المنتظمة.
١٠. العيسوي، فايز محمد. (٢٠١٥). أسس جغرافية السكان. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١١. المطير، حميد مرداو مرزوك. (٢٠١٤). أثر ظاهرة البطالة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٩٠–٢٠١٢ (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
١٢. المقداد، محمد رفعت، وآخرون. (د.ت). جغرافية السكان.
١٣. بدران، شبل. (٢٠٠٥). التعليم والبطالة (ط٥). دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٤. دائرة العمل والشؤون الاجتماعية في قضاء الدجيل. (٢٠٢٦). بيانات أولية.
١٥. رسن، ناجي سهم. (١٩٩٥). القوى العاملة الأنثوية في محافظة واسط: دراسة في جغرافية السكان (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الآداب، جامعة بغداد.

١٦.غانم، علي. (٢٠٢٣). الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة: رؤى الخبراء لتداعيات أزمة كورونا وسبل التمكين. مجلة اجتماعية.
١٧.محمد، محمد الفتحي بكير. (٢٠١٥). الجغرافية الاقتصادية: أسس وتطبيقات. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٨.مرعي، طارق عزيز. (٢٠٢٣). إسهامات ممارسة الخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة.

المصادر مترجمة

1. Abu ‘Ayyana, Fathi. (n.d.). *Studies in Demography*.
2. Ibrahim, Osama Shaaban Mohamed, Khalifa, Khalifa Al-Dub‘ Zanati, & Amer, Amr Mohamed Abdel-Meguid. (2024). *Life Pressures of Marginalized Groups of Irregular Workers and the Role of Casework in Mitigating Them*.
3. Ibrahim, Jehan Sayed. (2022). *Assessing the Needs of Irregular Workers*.
4. Field Survey Questionnaire. (2026). *Results of the Field Survey Distributed in Al-Dujail District*.
5. Al-Badri, Mundher Abdel-Meguid. (1980). *The Labor Force in Iraq for the Years 1957–1977* (Unpublished PhD Dissertation). College of Arts, University of Baghdad.
6. Al-Kharif, Rashoud bin Mohamed. (2015). *Population Geography: Concepts, Methods, and Applications*. Riyadh.
7. Al-Da‘bousi, Ahmed Samer. (2015). *Development and Population* (1st ed.). Arab Community Library, Amman.
8. Al-Sa‘di, Abbas Fadel. (2001). *Population Geography* (Vol. 5). Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad.
9. Al-Sayyid, Nasr Ali Rahim. (2020). *The Role of Voluntary Initiatives in Supporting Irregular Workers*.
10. Al-‘Isawi, Faiz Mohamed. (2015). *Foundations of Population Geography*. University Knowledge House, Alexandria.
11. Al-Mutair, Hamid Mardaw Marzouk. (2014). *The Impact of Unemployment on the Growth of Iraq’s GDP for the Period 1990–2012* (Unpublished Master’s Thesis). College of Administration and Economics, University of Wasit.
12. Al-Muqaddad, Mohamed Rifaat, et al. (n.d.). *Population Geography*.
13. Badran, Shibl. (2005). *Education and Unemployment* (5th ed.). University Knowledge House, Alexandria.
14. Directorate of Labor and Social Affairs in Al-Dujail District. (2026). *Preliminary Data*.
15. Rasan, Naji Sahm. (1995). *Female Labor Force in Wasit Governorate: A Study in Population Geography* (Unpublished PhD Dissertation). College of Arts, University of Baghdad.
16. Ghanem, Ali. (2023). *Socio-Economic Conditions of Irregular Workers: Experts’ Perspectives on the Implications of the COVID-19 Crisis and Empowerment Strategies*. *Social Journal*.
17. Mohamed, Mohamed Al-Fathi Bakir. (2015). *Economic Geography: Foundations and Applications*. University Knowledge House, Alexandria.
18. Mar‘i, Tarek Aziz. (2023). *Contributions of Social Work Practice in Addressing the Problems of Irregular Workers*.